الرابطة السورية
لكرامة المواطن

نهج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة إلى سوريا: إعطاء المشاريع التجريبية المريبة أولوية فوق مخاوف النازحين السوريين

المحتوى

مقدمة 2

نبذة عن عملية مراجعة الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول (CPSS) وإطار العمل الإقليمي (ROF) والإطار الزمني 3

تطورات الوضع الإنساني في الداخل السوري بما فيه وضع الحماية 5

تطورات الوضع الإنساني في الدول المضيفة 8

اتجاهات ونوايا العودة الإقليمية ومناقشة متغيرات التخطيط الراهنة 10

مقدمة

شاركت الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) مع عدد من المنظمات السورية والدولية الأخرى ومختلف منظمات الأمم المتحدة في تاريخ 14 يونيو/ حزيران 2022 في اجتماع لمناقشة إطار العمل الإقليمي (ROF) الجديد للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو الوثيقة التي تتحكم بتدخلات المفوضية بشأن العودة إلى سوريا.

رغم أن اجتماع المراجعة هذا قد تأجل ثلاث مرات حيث كان من المفترض عقده في شهر فبراير/ شباط، إلا أنه كان مثمراً وتميز بنقاشات عميقة ومكثفة.

وقد تم إجراء "ورشة عمل سياق وسيناريو العودة الإقليمية" ضمن عملية تحسين إطار العمل الإقليمي (ROF) بهدف إجراء مزيد من الارتباطات مع أعضاء "فريق عمل الحلول الإقليمية المستدامة" (RDSWG) حول التغييرات الهامة ضمن السياق مذ تم طرح الوثيقة الأصلية، إضافة إلى توقعات العودة. وإنه من المفترض أن ينجم عن عملية المراجعة هذه وضع إطار عمل إقليمي (ROF) جديد يفضّل منهج العودة والشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر قبل بدء عملية العودة بشكل حقيقي.

وتضمنت المناقشة عدة فقرات تناولت الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملية مراجعة إطار العمل الإقليمي (ROF) والإطار الزمني والوضع الإنساني في سوريا، وخصيصاً وضع الحماية والوضع الإنساني في الدول المضيفة. ولاحقاً تطرقت المباحثة إلى خيارات وقيود التخطيط والاستعدادات المتعلقة بالحماية، والسكن والأراضي والعقارات (HLP)، والمعونة الأساسية، والطعام، والمعيشة، وارتباطات المجتمع المدني، وعمليات التنسيق.

بالنسبة لمعظم المنظمات وللنازحين بشكل عام، كانت المشكلة الأكبر هي أن إطار العمل الإقليمي (ROF) السابق (عام 2019) كان قد غير اللغة المستخدمة في الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول (CPSS) لعام 2018 وحجب الدور الحقيقي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي تلعبه حيال الحدود الدنيا للعودة المنصوص عليها في CPSS الأصلي، حيث يجب أن تتضمن الحدود الدنيا للحماية مواصفات الشروط الدنيا المطلوبة لكي يفكر الناس بالعودة. وقد تمت مناقشة هذا الأمر ملياً خلال الاجتماع.

ومن جانب آخر، تطرقنا كذلك إلى مسار العودة الجديد المسمى بحلول العودة حسب المنطقة (ABRS)، والذي تم إنشاؤه من قبل فريق عمل يتضمن أعضاءً من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية متمركزة في سوريا، وتمت دراسته مع النظام السوري وحسب دون أي مشاركة من النازحين. حيث يناقش هذا المسار مشاريعاً تجريبية للعودة إلى مناطق معينة من سوريا، دون النظر إلى حقيقة أن سوريا بأكملها ليست آمنة للعودة. ولا يوجد أي أساس منطقي يدعو إلى تنفيذ حل جزئي كهذا لن يخدم سوى مصالح النظام السوري وحلفائه في مساعيهم للادعاء بأن الوضع الراهن طبيعي، وما هو إلا عائق حقيقي يقف في وجه اللاجئين والقلة الذين عادوا معرضين حياتهم للخطر بناءً على تصريحات كاذبة وافتراضات خاطئة بشأن الوضع داخل سوريا.

ثالثاً: سلطنا الضوء على معاناة اللاجئين في مختلف الدول المضيفة مثل تركيا والدنمارك ولبنان، إضافة إلى دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم الدعم والمساعدة.

والآن وبعد ما يقارب أربعة أشهر من الاجتماع لم نرى أي تقدم من أي نوع كان في مسار إطار العمل الإقليمي (ROF)، بعكس مسار حلول العودة حسب المنطقة (ABRS) الذي يبدو أنه يتقدم سريعاً خلال الفترة الزمنية ذاتها. الأمر المزعج على وجه التحديد هو الديناميكية التي شهدناها خلال الفترة ذاتها، والتي تتضمن تصريحات من النظام السوري ومسؤولين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يدل على زيادة التنسيق بينهما فيما يخص المبادرة. وستكون الزيارة القادمة للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو جراندي اختباراً حقيقياً يبين مدى التزام المفوضية بمهمتها المزعومة في مساعدة النازحين السوريين وحمايتهم دون المشاركة في التحفيز على عودة سابقة لأوانها أو في مبادرات مريبة ومرتجلة من شأنها أن تعرض حياة هؤلاء النازحين للخطر.

اختصرنا فيما يلي تفاصيل المحاور الأساسية التي تناولتها الرابطة السورية لكرامة المواطن خلال اجتماع المراجعة ROF الذي تم عقده في يونيو/ حزيران من أجل التعبير عن قلقنا الشديد اتجاه النهج الذي تتبعه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

نبذة عن عملية مراجعة الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول (CPSS) وإطار العمل الإقليمي (ROF) والإطار الزمني

أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شهر فبراير/ شباط عام 2018 الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول (CPSS) فيما يتعلق بالشأن السوري بناءً على عدد من الحدود الدنيا للحماية التي قالت أنها يجب أن تتوفر قبل الحديث عن أي عودة كريمة وآمنة للاجئين والنازحين في الداخل. ويتمثل موقف المفوضية في وثيقة الاستراتيجية أن "الظروف الحالية في سوريا لا تعد مؤاتية للعودة الطوعية بأمان وكرامة". وقدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسودة لوثيقة "إطار العمل الإقليمي" في مارس/ آذار عام 2019 تضمنت مؤشرات على الحدود الدنيا ولكنها أجرت تعديلات هامة عليها حيث تم حذف بعضها بالكامل وتم تعديل وتوسيع صياغة البعض، كما تم دمج بعض الحدود الدنيا مع بعضها. حيث لم يتم الإعلان عن الوثيقة إلا بعد مرور ستة أشهر. وقد تسببت التغييرات الطارئة بحدوث لبس بشأن ماهية الحدود الدنيا للحماية بالضبط.

إن الحدود الدنيا المحذوفة كانت تتناول شأن تقليل الصراعات المشتعلة، والحاجة إلى اتفاق بين الحكومات والمنظمة، ونيل اللاجئين العدالة وتطبيق القوانين، وإزالة الألغام والذخائر غير المتفجرة (UXO). فلم يحدث أي تغيير بالمقابل في الظروف على الأرض يستدعي إجراء هذه التغييرات على الوثيقة. ويبين البحث الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن أن الحدود الدنيا والعبارات

المحذوفة تتعلق بالحدود الدنيا غير المتوفرة حالياً حيث تشكل الانتهاكات والمخاوف الأمنية هاجساً بالنسبة للعائدين الذين أجروا الاستبيان.

تعتقد الرابطة السورية لكرامة المواطن أن هذه التغييرات ليست مبررة وأنها تقلل من مستوى الأمن والحماية الأساسي التي يجب أن يتوفر قبل الحديث عن العودة. وصرحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه سيتم مواصلة تنقيح الحدود الدنيا والاستراتيجية باستمرار، وعبرت عن مخاوفها من تخفيض معايير الحدود الدنيا أكثر وبالتالي التسبب بعودة غير آمنة سابقة لأوانها.

عند النظر إلى مخرجات البحث الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن ضمن سياق المعايير الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي الحدود الدنيا للحماية، نجد أن الغالبية العظمى منها بعيدة كل البعد عن التحقق على أرض الواقع، مما يرسم صورة مؤلمة لأي من اللاجئين أو النازحين داخلياً وهم مجبرون على العودة قبل توفر الحد الأدنى من الشروط المطلوبة. وتحديداً ما نصت عليه الحدود الدنيا من "ضمان سلامة اللاجئين والعائدين جسدياً وقانونياً ومادياً" و"أن يكون قرار كل فرد بالعودة مستنيراً وطوعياً حقاً ودون أي إكراه" تبدو بعيدة كل البعد عن أن تتوفر، وفقاً لما يبينه بوضوح البحث الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن. فيجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقدم تقاريراً عامة بشأن هذا الواقع إلى النازحين السوريين لكي يتمكنوا من اتخاذ قرار مستنير بشأن العودة، وكذلك إلى المتبرعين وصناع السياسة الدوليين.

يجب لفت الانتباه إلى أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تذكر عدد العائدين إلى البلاد في تقاريرها ولكنها ليست قادرة على مراقبة ما يحدث لهم بمجرد وصولهم. مما يدعونا إلى الاستفسار عن دلالة ذكر عدد هؤلاء "العائدين". فمن السهل الحصول على بيانات بشأن الأشخاص الذين عادوا إلى البلاد، ولكن من المستحيل تقريباً معرفة عدد الأشخاص الذين لا يزالون يتسللون إلى خارج البلاد عبر الحدود اللبنانية والتركية، نظراً لأن الحدود مغلقة رسمياً ولا يمكن الوصول إلى أي معلومات تبين تحركات الأشخاص عبرها.

وإذا أخذنا وسائل التواصل الإجتماعي السورية التي تركز على الهجرة مثالاً توضيحياً هنا، نجد أن الغالبية العظمى من التقارير لا تزال تركز على معلومات حول كيفية مغادرة البلاد وليس على كيفية العودة إليها، مما يؤكد أن معظم السوريين ما زالوا يعتبرون أن سوريا هي مكان غير مناسب للعيش بأمان وإنما هم يبحثون عن طرق للهرب والنجاة منه. وأثبت البحث الذي أجريناه بشكل لا لبس فيه أن حوالي 60% من العائدين (و73% من المقيمين في المناطق الواقعة قسراً تحت سيطرة النظام) قالوا بأنهم سيدرسون أمر مغادرة البلاد بشكل جدي إذا سنحت الفرصة المناسبة لذلك.

وانطلاقاً من هذا ولكي تكون مناقشات التخطيط مجدية:

- تدعو الرابطة السورية لكرامة المواطن إلى الرجوع الفوري للحدود الدنيا الصادرة في فبراير/ شباط 2018 في إطار العمل الإقليمي المعدل، وإلى شفافية مطلقة وتقارير يتم تقديمها إلى النازحين السوريين المتأثرين بشأن الإفصاح عن القدر الذي تم توفيره من الحدود الدنيا.
- حيث يجب أن تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واضحة بشأن حدود قدرتها على الوصول والمراقبة، ويجب عليها إبراز الثغرات المعرفية والمخاطر التي تنطوي عليها عدم قدرتها على الوصول والمراقبة. ويجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تطالب بالتمكن من الوصول وأن تجعله شرطاً أساسياً لا بد أن يتحقق قبل أية مناقشات أو أعمال تخص العودة في المستقبل. وينبغي على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تستخدم معلومات مرتبطة بالسياق فقط من أجل مراقبة الظروف، ويجب عليها أن تراقب تنفيذ التشريعات والتصريحات، إضافة إلى مراقبة التصريحات ذاتها. ويجب أن تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع منظمات مثل الرابطة السورية لكرامة المواطن من أجل إنتاج وتوزيع الأبحاث ومعلومات الرصد على اللاجئين السوريين بشأن المخاوف والشروط الأمنية إلى أن تكون قادرة على القيام بذلك بنفسها.
- وتطالب الرابطة السورية لكرامة المواطن بشفافية مطلقة بشأن ما يعرف بمخطط "دعم العودة حسب المنطقة" الذي يرقى إلى اعتباره مساراً موازياً للعودة، مما يجعلنا نشكك إلى حد كبير في جدوى المناقشات في إطار العمل الإقليمي الجديد.
- ويجب توفير معلومات دقيقة ومفصلة في أوانها إلى منظمات المجتمع المدني واللاجئين فيما يتعلق بالحدود الدنيا للحماية والظروف في مناطق العودة وتجارب العائدين من اللاجئين والنازحين داخلياً من خلال منصات عامة لكي يتمكنوا من الوصول إليها بأنفسهم حينما يدرسون قرار العودة. فلا يمكن اعتبار العودة مستنيرة أو طوعية مالم يأتي ذلك الوقت الذي يتم فيه توفير هذه المعلومات.
- والعودة الفورية إلى لغة عام 2018 ضمن المرحلة الأولى من الاستراتيجية، حيث يتم التأكيد على أنه لا يجب التشجيع على العودة أو تقديم التسهيلات لها إلى أن توفر الظروف خيار عودة كريمة وآمنة وطوعية، ويجب التوقف عن وضع برامج قد تشجع أو تسهل العودة غير الآمنة والسابقة لأوانها.

تطورات الوضع الإنساني في الداخل السوري بما فيه وضع الحماية

إن الوضع في سوريا لا يوصف، فرغم الظروف المأساوية التي يعاني منها السوريون في النزوح سواءً في الداخل أو في الدول المضيفة، إلا أنهم لا يزالون غير راغبين بالعودة، باستثناء قلة منهم مجبرون على العودة لأسباب مختلفة. يعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى حقيقة أن الظروف التي أدت إلى النزوح في الأصل لا تزال موجودة اليوم وبشكل فعال، ولا يزال النظام يضطهد المناطق التي يسيطر عليها.

عند النظر إلى مخرجات البحث الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن ضمن سياق المعايير الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي الحدود الدنيا للحماية، نجد أن الغالبية العظمى منها بعيدة كل البعد عن التحقق على أرض الواقع، مما يرسم صورة مؤلمة لأي من اللاجئين أو النازحين داخلياً وهم مجبرون على العودة قبل توفر الحد الأدنى من الشروط المطلوبة. وتحديداً الحدود الدنيا التي تنص على "ضمان سلامة اللاجئين والعائدين جسدياً وقانونياً ومادياً" و"أن يكون قرار كل فرد بالعودة مستنيراً وطوعياً حقاً ودون أي إكراه" تبدو بعيدة كل البعد عن أن تتوفر، وفقاً لما يبينه بوضوح البحث الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن. فيجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقدم تقاريراً عامة بشأن هذا الواقع إلى النازحين السوريين لكي يتمكنوا من اتخاذ قرار مستنير بشأن العودة، وكذلك إلى المتبرعين وصناع السياسة الدوليين.

للتوضيح:

الحد الأدنى 1: حدوث انخفاض كبير ومستدام في الأعمال العدائية.

وفق تقرير "تطبيع الرعب" الصادر عن الرابطة السورية لكرامة المواطن عام 2021، فإن الأشخاص الذين عادوا إلى مناطق سيطرة النظام من أماكن النزوح أو عبر "المصالحات" لا يشعرون بالأمان، بل إنهم يشعرون بدرجة كبيرة وملحوظة من الخوف خلال حياتهم اليومية. ينجم الشعور بعدم الأمان من خلال أحداث يشهدونها أو يعيشونها بشكل مباشر. حيث أن حوالي 50% من الأشخاص المتواجدين في مناطق سيطرة الأسد لا يشعرون بالأمان، ومن بينهم أولئك الذين لم يغادروا البلاد قط. بينما يشعر 67% من العائدين من خارج سوريا إليها بعدم الأمان. والأسوأ على الإطلاق هم المتواجدين في مناطق المصالحات حيث أكد 94% منهم بالشعور بعدم الأمان. واستشهد معظمهم بقبضة السلطات الأمنية وانعدام الأمان والجرائم المتفشية في توضيح السبب وراء عدم شعورهم بالأمان. وبناءً على ذلك لا يوجد مناطق آمنة، مع ظهور المزيد من مؤشرات الأمان العملية فإنها تؤكد قلة الأمان في كل مكان بسبب السياسات الأمنية التي تتبعها السلطة ذاتها.

يوثق التقرير الأخير الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شهر مايو/ أيار عام 2022 مقتل 78 مدنياً، من بينهم 14 طفل و11 امرأة (بالغة). ومن بين هؤلاء الضحايا هناك ثمانية أشخاص قضوا نحبهم تحت التعذيب، إضافة إلى مجزرة واحدة تم ارتكابها من قبل أطراف النزاع والقوات المسيطرة في سوريا.

يوثق التقرير 147 حالة على الأقل من حالات الاعتقال/الاحتجاز التعسفي في مايو/ أيار 2022 على يد أطراف النزاع والقوات المسيطرة في سوريا. 13 حالة من هذه الحالات كانت أطفالاً و4 منها كانت نساءً (بالغات). حيث ارتكبت قوات النظام السوري النسبة الأكبر من هذه الجرائم في محافظات ريف دمشق ودرعا وتليها حلب. كل هذا في شهر مايو/ أيار فقط.

إن الأعمال الحربية لا تعني الاشتباكات العسكرية كالقصف والتفجير والقتال وحسب، وإنما تشمل أيضاً عمليات الاعتقال والتعذيب المستمرة لعشرات الآلاف من الأبرياء الذين يحتجزهم النظام،

إضافة إلى الاختفاء القسري والإعدامات الميدانية والجرائم الأخرى المرتكبة بحق المدنيين. فعلى سبيل المثال وفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، قتل النظام مع حلفائه الإيرانيين والروس 326 شخصاً عام 2021، إضافة إلى عمليات القتل والإعدام التي طالت 75 شخصاً والتي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وغيرها من القوات المسلحة التي تستهدف السوريين. وقد قام النظام السوري عام 2021 باعتقال 1032 شخص بشكل تعسفي وإخفائهم قسراً، من بينهم 23 امرأة و19 طفلاً وطفلة.

كيف يشكل هذا انخفاضاً ملحوظاً في الأعمال العدائية؟

الحد الأدنى 2: تقديم الحكومة / الأطراف الفاعلة المسيطرة على مناطق العودة ضمانات حقيقية بأن العائدين لن يواجهوا التحرش أو التمييز أو الاحتجاز التعسفي أو التهديد الجسدي أو الملاحقة القضائية بسبب أن العائدين ينحدرون من منطقة كانت أو لا تزال خاضعة لسيطرة طرف آخر في النزاع بحكم الأمر الواقع، أو بسبب مغادرة سوريا بشكل غير قانوني، أو تقديم طلب لجوء سياسي للخارج، أو على أساس أي خاصية من خصائص التنوع (فردية كانت أم عائلية).

إن ثلثي الأشخاص الذي تم إجراء مقابلة معهم من أجل تقريرنا الذي يحمل عنوان "تطبيع الرعب" صرحوا بأنهم يعيشون في خوف مستمر من الاعتقال أو التحرش من قبل الأجهزة الأمنية والميليشيات المختلفة التي تمتلك متاهة من نقاط التفتيش، وتحديداً الأشخاص المتواجدين أو المنحدرين من مناطق "اتفاقيات المصالحة" التي للأسف تشمل العديد من المناطق المعرفة في إطار "حلول العودة حسب المنطقة" ARBS والمشاريع التجريبية الأخرى. حيث يتم توقيف الأشخاص بشكل تعسفي ومضايقتهم وتهديدهم واعتقالهم من قبل هذه المجموعات بهدف انتزاع المال منهم على الفور أو من عائلاتهم. تعتمد الميليشيات على شبكة من المخبرين من أجل تحديد أهدافهم من العائدين ومن أولئك الذين وافقوا على "اتفاقيات المصالحة"

يسيطر الفساد والابتزاز الذين يمارسهم النظام والميليشيات على كافة جوانب الحياة بالنسبة للعائدين. وقد أبلغ الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم عن اضطرارهم إلى دفع رشاوى من أجل التمكن من القيام بأبسط الأعمال مثل استخراج الوثائق أو نقل المنتجات إلى الأسواق.

صرح 48% من المشاركين بأنهم هم أو أحد أفراد عائلاتهم كانوا مطلوبين للأفرع الأمنية التابعة للنظام لأسباب تتعلق بالنشاط المدني المعارض للنظام، ويشمل ذلك حتى امتلاك مشاعر معارضة للنظام.

72% من العائدين الذين تم اعتقالهم كانوا مشمولين بمراسيم العفو المزعومة التي أصدرها النظام و/ أو عقدوا تسويات شخصية بعد بقائهم في هذه المناطق بعد اتفاقيات المصالحة.

61% ممن أجريت معهم المقابلات أكدوا تعرضهم لنوع واحد على الأقل من أنواع المضايقات، مثل التهديد بالاعتقال، والاتهام بالعمالة وتدمير البلاد، إضافة إلى تعرض النساء للمضايقات اللفظية

والجنسية عند نقاط التفتيش. ويبدو أن هذه الممارسات السيئة تطال المقيمين والعائدين بشكل مختلف.

أفاد تقرير صادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في شهر تشرين الأول/ اكتوبر عام 2021 تحت عنوان "حياة أشبه بالموت" حول اللاجئين السوريين العائدين من لبنان والأردن بأن اللاجئين الذين عادوا ولم يتعرضوا لأية تهديدات تشكل خطراً على حياتهم أو على سلامتهم الجسدية، يعيشون في خوف من استهداف النظام للمدنيين الذين يعتقد أنهم يتبعون للمعارضة أو يتعاطفون معها أو يعبرون عن معارضتهم للنظام. وأكدت مقابلات منظمة مراقبة حقوق الإنسان مع اللاجئين العائدين على الفكرة التي ذكرها مختص بارز بشأن الوضع السوري وهي كما يلي "سوف يخضع جميع العائدين تقريباً إلى نوع من أنواع التحقيق، سواء كان ذلك خلال تناول كوب من الشاي مع الأجهزة الأمنية أو تحت جلسة كاملة من التعذيب، فإنهم يريدون معرفة الأسباب التي دفعتهم لذلك". وفي ظل غياب شبكات المعلومات الموثوقة التي سيعتمد اللاجئون السوريون عليها في اتخاذ قرارهم المستنير بشأن العودة، وفي الوقت الذي لا تمتلك فيه الوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بشكل كافٍ وبالتالي لا تمتلك القدرة على مراقبة العودة الطوعية وإعادة الإندماج في سوريا، تدعو منظمة مراقبة حقوق الإنسان جميع الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين إلى تبني موقف يفيد بأن سوريا ليست آمنة للعودة. ويجب على الحكومات المتبرعة الدولية أن تستخدم نفوذها في التصدي لممارسات مثل اعتقال أكثر من 165 شخصاً من الغوطة الشرقية منذ بداية سيطرة النظام على المنطقة عبر "تفاهمات روسية تركية"، ولا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن.

أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR) أن معظمهم قد تم اعتقالهم من ملاجئ النازحين ومن النازحين في منطقة الدوير ومن المدارس في منطقة عدرا. وهذا عقب قيام النظام بتسليم رؤساء البلدية في القطاع الجنوبي من الغوطة الشرقية أوراقاً تعود إلى 38 معتقلاً قضوا نحبهم تحت التعذيب في سجونه بعد اعتقالهم عقب سيطرة النظام على الغوطة الشرقية في شهر مارس/ آذار 2018 من بينهم تسعة أشخاص من عائلة واحدة.

كان هذا موجزاً مقتضباً عن الواقع من حيث اثنين من الحدود الدنيا للحماية الأساسية تم شرحها سريعاً بناءً على المعلومات المتوفرة. تتحمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحسب الوثيقة التي أصدرتها للاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول (CPSS) مسؤولية جمع هذا النوع من المعلومات والقيام بالمراقبة وتقديم التقارير حول الحدود الدنيا للحماية بشكل دوري إلى جميع الأطراف المعنية بما فيها النازحين السوريين والدول المضيفة.

تطورات الوضع الإنساني في الدول المضيفة

تم خلال الإجتماع إعداد ثلة من العروض التقديمية تناولت التحديات التي نواجهها نحن النازحون السوريون في مختلف الدول المضيفة بما فيها تركيا ولبنان وغيرها. تنوعت هذه التحديات ما بين سحب الحماية في بعض الدول مثل الدنمارك أو السويد في حالات معينة، وزيادة الضغط الذي يرقى في بعض الأوقات إلى كونه نوعاً كم أنواع العودة القسرية، والتحريض على عدم الإنسانية وخطابات الكراهية في بعض المحادثات العامة والسياسية في دول مثل تركيا ولبنان. ولكن كما

ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما سبق، ليس هناك سوى 0.7% بحسب تقديرها من اللاجئين السوريين قد اتخذوا قرار العودة طواعية حتى الآن، بغض النظر عن الصعوبات التي يواجهونها. ولا يعود السبب في ذلك إلى أنهم لا يريدون العودة وإنما بسبب الظروف الراهنة على الأرض وهذا يعني بشكل رئيسي عدم وجود بيئة آمنة.

يرغب معظم النازحون السوريون بالعودة إلى وطنهم إذا توفرت الشروط المناسبة. نحو 73 بالمئة من أصل 1100 نازح سوري تم إجراء مقابلات معهم من أجل تقريرنا الذي يحمل عنوان "نحن سوريا" صرحوا بأنهم سيعودون إلى سوريا إذا توفرت الشروط المناسبة. وشددت الغالبية العظمى (80 بالمئة) على ضرورة تغير الوضع الأمني لكي تكون العودة خياراً بالنسبة لهم. وإذا تم سحب هذه النسبة على العدد الكلي للنازحين، سيكون لدينا أكثر من 9 ملايين شخص مستعدين لاستخدام حقهم بالعودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى منازلهم في سوريا. إن السوريين النازحين داخلياً هم الشريحة الأكثر اهتماماً بالعودة إلى منازلهم من بين جميع النازحين تحت الشروط المناسبة: حيث عبر 92 بالمئة من النازحين داخلياً على وجه الخصوص في هذه الدراسة عن رغبتهم بذلك. بينما يرغب 62% من اللاجئين بالعودة إذا تحققت الشروط التي حددوها للعودة.

إن ثلثي السوريين النازحين يرغبون برؤية حل سياسي شامل يضمن لهم حقوقهم قبل أن يتمكنوا من الشعور بالطمأنينة تجاه العودة. وقد سلط الاستبيان الضوء على سلسلة من المخاوف المعينة والشروط التي يريد نازحوا سوريا تحقيقها قبل أن يتمكنوا من العودة بأمان. حيث قال 73 بالمئة ممن أجروا الاستبيان أنه يجب إبرام اتفاق رسمي لكي يثقوا بهذه التغييرات. وهذا ينطبق أيضاً على كل من أجرى الاستبيان من جميع مناطق السيطرة. وإن مرور الوقت دون وجود تسوية سياسية يجعل شأن العودة يبدو أكثر استحالة بالنسبة لمعظم النازحين. فيجب أن تراعي الوكالات الناشطة في مختلف المشاريع التجريبية هذا الأمر لأن المشاريع تتجاهل بشكل مباشر أحد أهم الشروط المطلوبة التي حددها السوريون أنفسهم.

تعد المخاوف الأمنية العائق الأكبر أمام العودة. حيث قال 90 بالمئة من المشاركين أن شعورهم بعدم الأمان هو أحد الأسباب الرئيسية وراء نزوحهم في الأساس. في حين ذكر 33 بالمئة ممن أجروا الاستبيان أن "الوضع الاجتماعي" كان عاملاً مؤثراً في مغادرتهم لمنازلهم. بينما أشار 28 بالمئة من المشاركين في الدراسة إلى "الاقتصاد" بصفته أحد أسباب الرحيل. وترغب الغالبية العظمى ممن أجريت معهم مقابلات برؤية تطورات جذرية في الوضع الأمني قبل العودة. وقد هيمنت الجوانب المختلفة للأمن على الشروط الخمس الرئيسية التي تم وضعها كحد أدنى من المتطلبات من أجل عودة آمنة وطوعية وكريمة.

في ظل المخاوف الأمنية، كانت الشروط الأساسية للعودة على الشكل الآتي:

لقد كانت العوامل المتعلقة بالأمن السبب الأكبر في النزوح طوال سنوات النزاع. حيث أن الأسباب الأمنية كانت السبب البارز وراء الرحيل عام 2012 بالنسبة لـ 98 بالمئة، وقد انخفضت هذه النسبة قليلاً عام 2018 لتصل إلى 94 بالمئة.

إصلاح القطاع الأمني: كانت الأولوية الأساسية بالنسبة لغالبية المشاركين بالدراسة (73 بالمئة) تتعلق بالحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني وضبط تسلطه على حياة المدنيين. بينما طالب 82 بالمئة

من المشاركين بحل الأجهزة الأمنية الحالية بشكل كامل وإصلاحها بشكل "يضمن أداء واجباتها بشكل يركز على الأمن الداخلي مع ضمان سلامة المواطنين وحماية أرواحهم وفق القانون، دون ميزات أو عنف أو تطاول على الوكالات الحكومية الأخرى ودور الحكومة في هيكلة المجتمع".

التجنيد العسكري الإلزامي: أعرب 84 بالمئة من المشاركين في الدراسة والراغبين بالعودة عن رغبتهم برؤية إلغاء التجنيد العسكري الإلزامي أو توقيفه لمدة 5 سنوات على الأقل.

المعتقلين: إن معرفة مصير المعتقلين كان أولوية بالنسبة لـ 64 بالمئة من النازحين. وطالب 82 بالمئة منهم "بإطلاق سراح تام وغير مشروط لجميع المعتقلين الذين تم اعتقالهم لكونهم معارضين أو لاتهامهم بأنشطة معارضة للنظام أو لامتلاكهم ميول ضده، والكشف عن مصير المفقودين قسراً وإطلاق سراحهم أو تسليم جثث المتوفين منهم في السجون إلى عائلاتهم"، وهو ما يدلل على الأولوية التي توليها مجموعة كبيرة من السوريين من جميع الشرائح لهذه القضية.

وقد كانت العلاقات الاجتماعية كذلك شرطاً عاماً للعودة ولكن موقعها بين الأولويات اختلف بشكل واضح بين اللاجئين والنازحين داخلياً. لطالما كانت العلاقات الاجتماعية والأسرية هامة بالنسبة للسوريين إلى حد كبير. ولا تزال هذه العلاقات أساسية بالنسبة لهم رغم الظروف الصعبة التي يعانون منها: حيث اختار أكثر من 71 بالمئة من المشاركين في الدراسة خيار "عودة الأقارب والمعارف النازحين" شرطاً للعودة. بينما اختار 84 بالمئة من النازحين الذين أجروا المقابلات ضمن الدراسة خيار "عودة كلاً الأقارب والمعارف النازحين" شرطاً للعودة ، اشترط فقط 59 بالمئة من اللاجئين تحقيق هذا الأمر، وقال 34 بالمئة منهم أن "هذا الأمر ليس شرطاً لعودتهم". وهذا يدل على أثر الهجرة على اللاجئين ويشير تحديداً إلى ضعف الهيكل الأسري وسط الانهيار التدريجي للروابط الاجتماعية بالنسبة للعديد منهم.

اتجاهات ونوايا العودة الإقليمية ومناقشة متغيرات التخطيط الراهنة

وفق الأبحاث والاستبيانات التي أجريناها خلال الأربع سنوات الأخيرة لدراسة مواقف النازحين في كل مكان بما فيهم النازحين في الداخل السوري وفي تركيا ولبنان والأردن ومصر وأوروبا وأمريكا وكل مكان آخر، فقد أكد معظم النازحون السوريون على رغبتهم بالعودة إلى منازلهم إذا توفرت الظروف المناسبة. وشددت الغالبية العظمى (80 بالمئة) على ضرورة تغير الوضع الأمني لكي تكون العودة خياراً بالنسبة لهم.

لدينا عدة تعليقات واستفسارات حيال نشاطات التخطيط التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

- بحسب معلوماتنا، فإن التخطيط الذي يتم على هيئة مسارات موازية لهذا المسار بشكل يشمل خارطة "دعم العودة حسب المنطقة" وأفكاراً مختلفة لمشاريع تجريبية من شأنها أن تجزأ عملية العودة يحتوي هذا التخطيط على العديد من الإشكالات لأنه ينطلق من الواقع الحالي الذي تم وصفه في الجلسات السابقة بأنه أساس العودة، وذلك دون أي اتفاق سياسي ينص على ضمانات دولية لخلق بيئة يمكن وصفها بكل وضوح بأنها بيئة آمنة وطبيعية وهادئة، حيث يجب تطبيق الشروط الدنيا المطلوبة قبل الحديث عن أي عودة آمنة وطوعية وكريمة. ويجازف هذا النوع من التخطيط بالإطاحة بأي حل سياسي مستقبلي تكون دعامته الأساسية هي العودة الآمنة والكريمة لأكثر من 13 مليون نازح سوري، مما يشكل أكثر من نصف التعداد السكاني للبلاد. وإننا نطالب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكل الأطراف المعنية بهذه العملية بالرجوع إلى إطار العمل الراهن المنصوص عليه في الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول الصادرة عن المفوضية، وتحقيق شفافية تامة واستشارات حقيقية مع النازحين السوريين عند التخطيط لأي نشاط يتعلق بالعودة.

- وفقاً لمسودة خطة الاستجابة الإنسانية 2022-2023 (HRP) فإنه من المتوقع أن تبقى مستويات العودة منخفضة. حيث تنص الخطة على أنه "من المتوقع أن تواصل مستويات عودة اللاجئين داخلياً (250.000 عائد من النازحين داخلياً) انخفاضها عام 2022. وهنا نطرح السؤال التالي: وفق أي أساس يتم وضع هذه التقديرات بوجود 250000 عائد بينما العدد الذي صرحت عنه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نفسها للعائدين يتراوح تنازلياً ما بين 20 و30000 خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟ ولم يمر عامٌ واحد عاد فيه 250.000 نازح داخلي إلى منازلهم الأصلية.
- إذ أن العودة داخل درعا خلال النزوح الأخير لا تعتبر عودة "حقيقية" ليتم أخذها بعين الاعتبار في هذا السياق. حيث كان هذا الوضع خاصاً بدرعا مما تسبب بنزوح مؤقت، لذا لا يمكن الاستناد إليه في تحليل الإتجاه العام.

- وضعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاستراتيجية الشاملة للحماية والحلول لعام 2018 وفي إطار العمل الإقليمي لعام 2019 ثلاثة معايير يجب تحقيقها في الداخل السوري قبل أن تتمكن المفوضية من الانتقال من المرحلة الأولى (وهي المرحلة الراهنة تبعاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق اللاجئين اعتباراً من يونيو/ حزيران 2022) إلى المرحلة الثانية وهي المرحلة التي ستتمكن المفوضية خلالها من البدء "بتسهيل" العودة الطوعية على نطاق واسع.
  - يجب تنفيذ إطارات عمل قانونية تضمن حقوق العائدين ومن بينها حق الدخول إليها وإلى مناطق العودة بدون عوائق.
  - وجود دليل واضح على توفر لائحة الحدود الدنيا للحماية وعددها 22 في مكان العودة.
  - يطلب اللاجئون الدعم بشكل فعال من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة "بأعداد كبيرة".

وعلينا أن نشدد على النقطة رقم 2 باعتبارها أحد الأسباب الجذرية لسوء فهم الواقع (أو تجاهله): لا يمكن للحدود الدنيا للحماية أن تتحقق أو تُنفذ على الصعيد المحلي. فحقيقة أنه يوجد سلطات قائمة في ثلاثة مناطق رئيسية في سوريا يكاد يجعل الأمر مستحيلاً بأن

نتخيل أن جزءاً صغيراً من كل من هذه المناطق يتمتع بظروف أمنية وقانونية ومعيشية أفضل من المحيط المجاور له من المنطقة ذاتها.

- سيقود منهج "حلول العودة حسب المنطقة" (ABRS) إلى ممارسة المزيد من الضغط على اللاجئين في الدول المضيفة، بما في ذلك زيادة خطابات الكراهية والأعمال اللاإنسانية التي تستهدف اللاجئين. حيث يتم استغلال هذه الأمور من قبل الأطراف السياسية في دول مثل لبنان وتركيا لأغراض سياسية، بينما في الواقع لن يتمكن اللاجئون من العودة.
- يبدو أن خارطة "حلول العودة حسب المنطقة" (ABRS) التي تم الاتفاق عليها خلال ورشة عمل تم إجراؤها في شهر أبريل/ نيسان عام 2022 تعطي دوراً مركزياً للنظام السوري (النظام ذاته الذي يتحمل مسؤولية نزوح ملايين السوريين) لتحديد كيفية تنفيذ المساعدة على العودة.

وهذا أمر مدهش بحد ذاته. حيث لم يمضي سوى بضعة أشهر على قيام الرابطة السورية لكرامة المواطن (SACD) ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بنشر تقارير بشأن تحويل المعونات إلى سلاح من قبل النظام، مع استنتاجات واضحة تبين مدى تدخلات النظام المتنوعة بدءاً من التأثير بشكل مباشر على توزيع المعونات وتحديد المستفيدين (وغير المستفيدين) من مشاريع مختلفة، مروراً بتعيين أشخاص مقربين من النظام في مناصب حساسة ومؤثرة في هذه المنظمات من أجل السيطرة ومراقبة عملهم، ووصولاً إلى الاستيلاء المباشر على المعونات من قبل عساكر النظام وميليشياته، وأحياناً يكون الأمر بنسبة أعلى مما يصل إلى المستفيدين المستهدفين الحقيقيين. إن قبول هذه النوع من التدخلات يكتسح كل المنظمات الخيرية سواء الدولية منها أو السورية. واليوم هناك تضامن خطير بين هذه المنظمات ومؤسسات النظام. ولقد تلقينا تأكيدات جدية من الحكومات المتبرعة بأنه سيتم اتباع آلية مراقبة إقليمية من أجل الإشراف على قطاع المعونات بهدف ضمان إيقاف هذا النوع من الممارسات. ولا يوجد دليل على قيامهم بذلك.

وإنه من الهام أن نذكر أن اللاجئين والنازحين داخلياً لا يستطيعون الوصول إلى معلومات مستقلة سليمة بشأن الوضع الحقيقي في مواطنهم. وقد صرح 87% أنهم حصلوا على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارهم بشأن العودة، بينما قال حوالي 20% فقط بأنهم كانوا على علم بإجراءات العودة المحفوفة بالمخاطر وأن معظمهم اعتبرها عائقاً للعودة فيما بعد. مما يعني أن النازحين يقدّرون جودة وعمق المعلومات المتوفرة لديهم أكثر مما يجب فيما يتعلق باتخاذ قرارات العودة.

وفي هذا السياق نجد أن الرسالة الموجهة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى النازحين السوريين مليئة بالإشكاليات. وأحياناً حتى كبار المسؤولين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتحدثون خلال زياراتهم إلى سوريا عن "عودة الناس وزيادة استقرار الوضع الأمني" أو يشيرون إلى واجب النظام السوري في توفير الأمان للعائدين. هذه الرسالة التي لم تشتمل حتى على ذكر بسيط للتهديدات الأمنية التي يواجهها الناس في مناطق سيطرة النظام، تتعارض بشكل مباشر مع الوضع على أرض الواقع وقد تؤدي إلى المخاطرة بأرواح الناس، خصيصاً مع تفاقم الوضع الصعب الذي يتحمله اللاجئون السوريون في لبنان وتركيا وغيرها.

فإذا قام نازح سوري يواجه في الوقت الراهن ظروفاً معيشية سيئة بسبب النزوح أو الضغط الناجم عن المزاج القائم ضد اللاجئين في دول مثل لبنان أو تركيا، بقراءة هذه الرسالة الصادرة عن المنظمة التي من المفترض أن تكون مصدر المعلومات الأكثر دقة ووضوح بشأن مسألة العودة، فمن البديهي أن نتوقع أنه سيتوصل إلى أن العودة آمنة. ربما تكون صعبة ولكنها آمنة.

إن الإقصاءات المقصودة من هذه الرسائل بشأن ما يحدث الآن من اعتقالات تعسفية واختفاءات قسرية ومضايقات تطال السوريين في مناطق سيطرة الأسد لا يمكن تفسيرها سوى أنها فشلاً ذريعاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مهمتها التي تتمثل في "إيصال معلومات دقيقة ومحدثة إلى من يفكرون بالعودة بشأن الوضع في الواقع وانعدام الأمان وقيود الوصول، مما يتسبب بدفع النازحين لاتخاذ قرارات العودة بناءً على معلومات ضئيلة، لذا لا يمكن لهذه العودة أن يتم اعتبارها طوعية."

وكذلك الأرقام التي تعلن عنها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تشير بأي شكل من الأشكال إلى أن المفوضية لديها أي طريقة للتأكد مما حدث للغالبية الساحقة من العائدين المسجلين لديها. ولابد من ذكر عدد البعثات التي استشهدت بها في هذا السياق باعتبار أنها في الحقيقة صرحت في وثيقة التخطيط التي أصدرتها في شهر مارس/ آذار عام 2019 أنهم كانوا قادرون على الوصول إلى قدر محدود جداً من الأحياء الفرعية تحت سيطرة الأسد: "لا يزال وصول الجهات الإنسانية الفاعلة إلى المناطق ومن بينها مناطق العودة انتقائياً ومقيداً في أجزاء معينة من البلاد، وهي منظمة إلى حد كبير بشكل عام، مما يحد مع أمور أخرى من إمكانية تقييم الوضع والأمان في هذه المناطق."

ويبدو أن "المتابعة عبر الهاتف" كشفت أن العائلات التي عادت مؤخراً من لبنان والأردن لديها مخاوف لا تشير بتاتاً إلى سلامتهم أو أمانهم. وهذا يتعارض بالكامل مع نتائج بحثنا الذي أثبت أن غالبية الذين أجروا المقابلات أي أكثر من 70% منهم قالوا بأنهم لا يشعرون بالأمان بسبب الاعتقالات التعسفية والتجنيد القسري والاعتداءات. ولعل أفضل مثال لشرح تلك الحقيقة هو محافظة درعا التي سجلت العدد الأكبر من العائدين بحسب برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية (HNAP) الذي أجرته الأمم المتحدة، وهي في الحقيقة تشهد حرفياً مظاهرات واشتباكات مع قوات أمن النظام وسط شنهم حملة من الاعتقالات التعسفية والتجنيد القسري بحق العائدين. ولقد تم توثيق هذا بشكل جيد من قبل لجنة تحقيق الأمم المتحدة وتم إصدار تقارير عامة عنه بشكل يومي تقريباً.

ولكن لا تبدو هذه المعلومة ذات صلة بالنسبة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى تذكرها في تقاريرها. بل تستمر المفوضية بتجاهل البيانات الدامغة بشأن الواقع المأساوي الذي يستقبل العائدين، وتبلغ متبرعيها المحتملين بأنها سوف تغير استراتيجيتها من "الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى العودة وإعادة التوطين وتوسيع الخدمات المقدمة إلى العائدين السوريين." وإن الأثر الذي يخلفه هذا الأمر هو جدّيٌ ومثير للقلق إلى حد كبير، فقد أكد اللاجئون الذين أجرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنفسها مقابلات معهم بشدة على أن "التحسينات في الوضع الأمني، ولم شمل العائلات، وامتلاك فرص معيشية في سوريا هي الأسباب الرئيسية التي تؤثر على قرارهم بالعودة." وبحسب تقاريرنا فهذا أبعد ما يكون عن الصواب، فقد فشلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنقل المعلومات إلى الناس الذين من المفترض أنها تحميهم لكي يتمكنوا من اتخاذ قراراً مستنيراً بشأن العودة. بمجرد اتخاذهم لهذا

القرار ومواجهة حقيقة الاعتداء والاضطهاد والظروف المعيشية السيئة وعدم توفر الخدمات الأساسية أو الفرص الاقتصادية، فإن هنالك 68% منهم يندمون على قرار العودة بصرف النظر عن الوضع الصعب الذي كانوا يعانون منه في النزوح وينصحون النازحين واللاجئين الآخرين بأن لا يعودوا.